

اعتبار المال وعلاقته بالعمل الخيري في السنة النبوية

Considering the outcome and its relation with the Charitable work
in Prophetic Sunnah

ربيع بن أحمد الحبادي

RABII BIN AHMED EL HOUBBADI

Ph.D candidate at Dar El-Hadith El-hassania Institution – Kingdom of
Morocco

rabi3.1430@gmail.com

مؤسسة دار الحديث الحسنية - المملكة المغربية

1444هـ/2023م

Received | 24 | 03 | 2023 – Accepted 9 | 04 | 2023 – Available online 15 | 04 | 2023

Abstract:

This research entitled: « Considering the outcome and its relation with the Charitable work in Prophetic Sunnah» takes the importance of this principle, revealing its relation with Charitable work and its impact on it, through chosen Hadiths from Prophetic Sunnah.

The researcher has sought to answer these following questions: What is meaning of "Considering the outcome"? What its rules? How far is it important in Sunnah? What types of outcomes are considered in Charitable work's Hadiths? What levels and areas to which are influentially and surroundlly related?

This is done through an approach of tracing and collect from what is helpful of Hadiths of this subject, and analysis of their contents.

According to several of major axes: the meaning of "Considering the outcome", demonstrating its importance in Sunnah, and Considering the outcome and Charitable work in Sunnah, on the one hand as an motive of Charitable work, and on the other hand as a framework for it.

Keywords: Consider-consequences-Philanthropy-Sunnah.

الملخص

يتناول هذا البحث الموسوم بـ: «اعتبار المآل وعلاقته بالعمل الخيري في السنة النبوية» إبراز أهمية هذا الأصل، والكشف عن علاقته بالعمل الخيري، وأثره فيه، من خلال أحاديث مختارة من السنة النبوية. وقد سعى فيه الباحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما المراد باعتبار المآل؟ وما هي القواعد المندرجة تحته؟ وما مدى أهميته في السنة النبوية؟ وما صور وأنواع المآلات المعتبرة في أحاديث العمل الخيري؟ وما مستويات ومجالات تعلقه بالعمل الخيري تأثيراً وتأطيراً؟ وذلك من خلال منهج التتبع والجمع لما يفي بالغرض من أحاديث الباب، والتحليل لمضامينها. وفق عدد من المحاور الكبرى، وهي: مفهوم اعتبار المآل، وبيان أهميته في السنة النبوية، ثم اعتبار المآل والعمل الخيري في السنة النبوية، من جهة كونه محركاً للعمل الخيري، ومن جهة كونه مؤطراً له.

كلمات مفتاحية: اعتبار-العواقب-العمل التطوعي-السنة.

المقدمة

الحمد لله الكريم المنان، الداعي في كتابه إلى فعل الخير والإحسان، والصلاة والسلام على نبينا محمد «الذي ما سئل على الإسلام شيئا إلا أعطاه» (Muslim, 2012, 6020-6021)، وعلى آله وصحبه السالكين دربه والهادين إلى نهجه، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن "خاصة العقل: النظر في العواقب" (Ibn Al-Qayyim, al-Dā' wa-al-Dawā', 1436, 450)، وما أكرم الله به بني آدم إلا ليستثمروه في "التدبر لعواقب الأمور الدينية والدنيوية وإيثار ما ينبغي إثارة وإهمال ما ينبغي إهماله" (Ibn Al-Qayim, al-Fawā'id, 1436, 81)، كما هو من خصال الخير التي يجمل بأهل الفطنة ملازمتها، ف"العقل الكيس دائما ينظر إلى الغايات من وراء ستور مبادئها" (Ibn Al-Qayyim: Ibid)، وقد ارتقى أهل السلوك فعُدوا المهارة وحُسن التبصّر من كمال عبودية العقل (Ibn Shaykh Al-ḥazzāmyyyn, 2002, 47).

وعلى هذا جرّت عادة عُقلاء المتقدّمين بالحرص على تعليم أبنائهم هذه المهارة وحثّهم على إعمالها، ومن ذلك ما أوصى الخطّاب بن المعلّى المخزومي القرشي ولده، قائلا: "ولا تَعَجَل في أمر حتى تنظر في عاقبته، ولا تَرِد حتى تَرى وجه المصدّر" (Ibn ḥibbān, 1433, 276).

ولئن كان ذاك في السياق العام؛ فإن اعتبار مآلات الأفعال ومراعاة نتائج التصرفات والأحكام في سياقه الخاص أصلاً مقصديّ متقرّر في آي القرآن وسنة النبي العدنان ﷺ، كما هو من أعظم القواعد الاجتهادية التي يتعيّن على الناظر استحضارها حين استنباط الأحكام وإرادة تنزيلها، ابتغاء تحصيل التوافق بين قصد المكلف ومراد الشارع الحكيم، وجمعاً بين دراسة الواقع واستشراف المتوقّع.

والمُتأمل في سنة أُنْدَى العالمين وأَجَوْدِ الناس بالخير ٧، وما ورد فيها من عطاءات أو ترغيب في التطوعات والأعمال الخيرية في مختلف الأبواب، يُلفي هذا المبدأ ركيزة مؤثرة لا تكاد تغيب، تتعدد وجوه ظهورها ومجالات تأثيرها وتأطيرها؛ بُعْية تحقق الثمرة المرجوة من العمل الخيري في الآخرة والأولى، وجعله أكثر فائدة وأكبر عائدة.

■ أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من محاولته إبراز التأسيس النبوي لقاعدة اعتبار المال في مجال العمل الخيري، ليسير على خطاه العاملون، وينظر على وزانه الباحثون؛ حتى يكون العمل الخيري جاريا على وفاق مقصود الشارع، وتزهر ثماره على الصورة المرجوة.

■ إشكالية البحث وأسئلته:

يروم هذا البحث معالجة العلاقة بين أصل اعتبار المال والعمل الخيري في السنة النبوية، وذلك بالإجابة عن عدد من الأسئلة الرئيسة، وهي:

ما المراد باعتبار المال في هذا السياق؟ وما هي القواعد المندرجة تحته؟ وما مدى أهميته في السنة النبوية؟ وما صور وأنواع المآلات المعتمدة في أحاديث العمل الخيري؟ وما مستويات ومجالات تعلقه بالعمل الخيري تأثيرا وتأطيرا؟

■ أهداف البحث:

يمكن حصرها فيما يلي:

- التعريف بأصل اعتبار المال.
- التعرّيج على القواعد المندرجة تحته.
- بيان أهميته من خلال السنة النبوية.
- الكشف عن المآلات التي اعتبرتها السنة النبوية في العمل الخيري وصورها، متوسّلاً بأحداث مختارة.

■ الدراسات السابقة:

المؤلفات في شقّي البحث - اعتبار المال، والعمل الخيري - على جهة الاستقلال كثيرة، متعددة الطرائق ومجالات التطبيق، إلا أنني بعد بحث وسؤال لم أقف على دراسة غُيّت بمعالجة جزئية اعتبار المال في علاقته بالعمل الخيري من خلال السنة النبوية، إلا ما كان من د. مصطفى بوهبوه في كتابه **العمل الخيري التطوعي أصوله وأبعاده المقاصدية**⁽¹⁾؛ إذ عقد آخر محاوره للحديث عن قاعدة اعتبار المآلات وعلاقتها بالعمل التطوعي، مستهلاً بشرح القاعدة وبيان معناها الإجمالي، وثني بالتأصيل الشرعي للقاعدة، ليختم بنماذج تطبيقية للقاعدة في مجال العمل التطوعي الخيري. إلا أنه لم يقصد إلى ما يُمّمته، وهو الربط بالسنة النبوية بإيراد ما تيسر من أحاديث.

(1) مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)، المغرب، ط1، 1441هـ/2020م، ص57-65.

■ منهج البحث وإجراءاته:

في سبيل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته المفترضة سلكت نهج التتبع والجمع لما تحصل به الفائدة ويفي بالمقصود ويناسب المقام من أحاديث الباب، ثم تناولتها بالتحليل والبيان لجمالها ومعانيها المآلية، والترجمة لما تفيده، مستضيئاً بما جادت به قرائح الشراح من بيان وجوه الدلالات ولطائف الإشارات.

وبالنسبة لتخريج الأحاديث، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فقد كُفِيت مؤنته، وما كان عند غيرهما أوردت حكم المخرج إن وُجد، وإلا نقلت حكم غيره من أهل الصنعة.

■ خطة البحث:

وقد انتظم البحث وقام بناؤه على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وفيها: بيان لأهمية البحث، وبيان لمشكلته وأسئلته، وذكر لأهدافه، ثم المنهج المتبع فيه، وبعده الدراسات السابقة، وآخرها عرض لخطة.

المبحث الأول: مفهوم اعتبار المآل وبيان أهميته في السنة النبوية.

المطلب الأول: مفهوم اعتبار المآل، والقواعد المندرجة تحته.

المطلب الثاني: أهمية اعتبار المآل في السنة النبوية.

المبحث الثاني: اعتبار المال والعمل الخيري في السنة النبوية.

المطلب الأول: اعتبار المال محركا للعمل الخيري.

المطلب الثاني: اعتبار المال مؤطرا للعمل الخيري.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث، وبعض المقترحات.

ثم قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مفهوم اعتبار المال وبيان أهميته في السنة النبوية.

المطلب الأول: مفهوم اعتبار المال، والقواعد المندرجة تحته.

■ تعريفه بالنظر إلى جزأيه:

✓ تعريف الاعتبار في اللغة والاصطلاح:

الاعتبار في اللغة: بين ابن فارس (395هـ) أصل مادته ودلالاتها بقوله: "العين والباء والراء أصلٌ صحيح واحد يدلُّ

على التفوذ والمضي في الشيء" (Ibn Fāris, 1977, 4:207)، فيما أوضح اشتقاقه وشاهده القرآني قائلا:

"فأما الاعتبار والعبرة فعندنا مقيسان من عِبري النهر؛ لأن كل واحد منهما عبْرٌ مساوٍ لصاحبه (...). فإذا قلت:

اعتبرت الشيء، فكأنك نظرت إلى الشيء فجعلت ما يعينك عبرا لذلك: فتساويا عندك. هذا عندنا اشتقاق الاعتبار. قال الله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (Al-Quran 59:2)، كأنه قال: انظروا إلى مَنْ فعل ما فعل فعوقب بما عوقب به، فتجنبوا مثل صنيعهم لئلا ينزل بكم مثل ما نزل بأولئك" (Ibn Fāris, 4:209-210).

وهذا المعنى الاشتقاقي حاضر أيضا في استعمال آخر لهذه المادة، وهو: تعبير الرؤيا - أي: تفسيرها والإخبار بما تقول إليه -؛ حيث أفاد الزبيدي (1205هـ) أنه مأخوذ "من العبر، وهو جانب النهر، وهما عِبران؛ لأن عابر الرؤيا يتأمل ناحيتي الرؤيا، فيتفكر في أطرافها، ويتدبر كل شيء منها، ويمضي بفكره فيها من أول ما رأى النائم إلى آخر ما رأى" (Alzzabydy, 1965-2001, 12:501)، وكأنه هنا يشير إلى أدوات الاعتبار.

ومن المعاني التي أشار إليها الزبيدي موضحا علاقتها بالاعتبار: العبرة؛ فقال: "والعبرة أيضا: الاعتبار بما مضى، وقيل: هو الاسم من الاعتبار. (...) وهي كالموعظة مما يتعظ به الإنسان ويعمل به ويعتبر: ليستدل به على غيره. (...) والمعتبر المستدل بالشيء على الشيء" (Alzzabydy, 12:504,510).

ليخلص بعدُ إلى أن الاعتبار هو: "الحالة التي يُتوصَّل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد" (Alzzabydy, 12:511).

أما في الاصطلاح؛ فنجد الغزالي (505هـ) - في سياق تحقيقه للفظ القياس وما يتصل به من ضمائ - يقرّر أنه "إن عُبر من المنظور فيه إلى غيره بالتنبّه لمعنى يناسب المنظور فيه: سُمّي اعتباراً؛ لأنه عُبر منه إلى غيره" (Al-Ghazālī, 1993, 105)، ولا تكاد تعاريف المتقدمين تُجاوز هذا المعنى. وبكلمات أعم وأشمل عرفه ابن عاشور (1393هـ) بأنه: "النظر في دلالة الأشياء على لوازمها وعواقبها وأسبابها" (Ibn 'Āshūr, Alttħryr wa alttnwyr, 1984, 28:72).

والملاحظ أن الاعتبار في معنييه اللغوي والاصطلاحي عملية نفوذ ومضيّ في الأمر بنظرٍ قائم على التأمل والتدبر والتفكير المفضي إلى الانتقال من صورة الشيء المشاهدة إلى عاقبته، والاستدلال بما كان ووقع على ما يكون ويُتوقع.

✓ تعريف المآل لغة واصطلاحاً:

المآل في اللغة: يقال: "آل إليه أولاً ومآلاً: رجع" (Al-Fīrūzābādī, 2005, 963)، وبناءً على ذلك (أ و ل)، وهي أصلاً ثانيهما أقرب إلى المقصود من الأول، وبيانه أن الأصل الأول هو: "ابتداء الأمر وانتهاءه" (Ibn Fāris, 1:158) ففيه معنى المنتهى والآخِر، ومن الأصل الثاني: "قولهم آل اللبن، أي: خثر، من هذا الباب، وذلك لأنه لا يخثر [إلا] آخر أمره. (...) وآل يؤول، أي: رجع. (...) وآل جسم الرجل: إذا نحف. وهو من الباب، لأنه يحور ويخري، أي: يرجع إلى تلك الحال. (...) ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله

تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ (Al-Quran 7:53). يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم " (Ibn

Fāris, 1:159-160,162)، وفيه معنيا المرجع والعاقبة.

ومن معانيه كذلك العود والمصير؛ فيقال: "آل يؤول، أي: رجوع وعاد. (...) وآل يؤول إلى كذا، أي: صار إليه"

(Al-Azharī, 2001, 15:329,330).

واستصحابا لما قيل في الدلالة اللغوية يمكن القول في تعريف المال اصطلاحا إنه: "أثر الفعل ونتيجته؛ فذلك يعني

رجوع الفعل إلى حال ينتهي إليها من صلاح أو فساد" (Alssanūsy, 1424, 19).

■ تعريف اعتبار المال بالنظر إلى كونه لقبا:

إن الناظر في تصانيف علمائنا المتقدمين لا يقف فيها على حدود اصطلاحية لمفهوم اعتبار المال، مما حدا بالباحثين

المعاصرين إلى محاولة وضع تعريف لهذا المفهوم⁽²⁾، إلا أن كلهم مُستقٍ مما خطّه يراعُ أبي إسحاق الشاطبي (790هـ) في

الموافقات، لا سيما نصه المركزي الأصيل الذي بنى عليه المسألة العاشرة فيما يتعلق بالجهت من جهة الاجتهاد؛ حيث

يقول: "النظر في مآلات الأفعال معتبرٌ مقصودٌ شرعا كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أنّ المجتهد لا يحكم على

(2) ينظر في سرد جملة منها وتحليلها والمقارنة بينها: حميتو، يوسف. أصل اعتبار المال في البحث الفقهي: دراسة في فتاوى المعاملات المالكية،

مركز الموطأ، الإمارات، ط2، 2018م، ص46-52.

فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعاً لمصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية؛ فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها؛ فيكون هذا مانعاً من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم مشروعية ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد؛ فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية، وهو مجال للمجتهد صعب المورد؛ إلا أنه عذّب المذاق، محمود الغيب، جارٍ على مقاصد الشريعة" (Alshshāṭiby, 2013, 2:517-518).

وأمتح مما قرره - معتمداً على ما تقدم - لأصوغ ما لعله يقارب معنى المصطلح؛ فأقول: اعتبار المال هو النظر المتدبر الذي يراعي نتائج الأفعال عند تنزيلها في الواقع، وما تنتهي إليه من آثار مستقبلية صلاحاً أو فساداً؛ ليُقدّم المكلف أو يُحجم.

■ القواعد المنبئية على أصل اعتبار المال:

لقد قامت على أساس اعتبار المال مجموعة من القواعد التي تُرجى ثمرتها في بابة العمل الخيري، ومن أظهرها:

1. قاعدة الذرائع سدا وفتحاً؛ إذ غايتها أن الفعل يأخذ حكم ما يتفق مع ما يؤول إليه، إما منعاً وسداً

إذا كان المال فاسداً، وإما إباحة وفتحاً إذا كان المال مصلحة (Alssudays, 1428, 31).

2. قاعدة الحيل، التي يقول الشاطبي في بيان وجه تعلقها بالنظر المآلي: "حقيقتها المشهورة تقديم عمل ظاهر

الجواز لإبطال حكم شرعي وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر، فمآل العمل فيها خرم قواعد الشريعة في

الواقع" (Alshshāṭiby, 2:523).

3. "قاعدة الأمور الضرورية أو غيرها من الحاجة أو التكميلية إذا اكتنفها من خارج أمور لا تُرضى

شرعاً؛ فإن الإقدام على جلب المصالح صحيح على شرط التحفظ بحسب الاستطاعة من غير حرج"

(Alshshāṭiby, 2:530)؛ لأن مآل الإحجام اعتباراً للمؤثرات الخارجية التي لا تسوغ شرعاً وقوع

مفسدة أشد بتضييع ما هو مصلحة ضرورية.

4. قاعدة تقييد الشخص في استعمال حقه؛ ذلك أنه "إذا استعمل الإنسان حقه الثابت على وجه غير

مشروع، فإن المشرع يتدخل ليقيد هذا الاستعمال بهدف عدم إلحاق الضرر بالغير" (Jdīyah

‘Umar, 2010, 218).

المطلب الثاني: أهمية اعتبار المال في السنة النبوية.

تحدثنا دواوين السنة النبوية بمواقف تترى، كان فيها النبي ﷺ ناظرا إلى مآلات الأمور، ومعتبرا ما يمكن أن يترتب عليها من خير أو فساد، مما يشهد لمشروعية هذا الأصل، ويؤكد ضرورة إعماله، وخطورة إغفاله أو إهماله.

وها أنا أسوق نماذج من تلکم الأحاديث، مما اعتبر فيه مال الفعل خيرا أو شرا:

1. عن المغيرة بن شعبة η : أَنَّهُ حَظَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ γ : «انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا»

(Alttirmidhy, 2012, 1087).⁽³⁾

لما كان الأصل في النظر إلى المرأة الأجنبية المنع درءًا للفتنة ومفاسدها؛ فقد أجاز الشارع بمقدار ما تدعو إليه الحاجة، ومن ذلك الخطبة وإرادة النكاح؛ لأن ماله في هذا المقام محقق للمقصود من الزواج، وهو دوام المودة القائمة على ما يقع في القلب من إعجاب وسيلته النظر (Al-Mubārakfūrī, n.d, 4:176).

2. عن عائشة $\mathbf{1}$ أن رسول الله γ قال لها: «أَلَمْ تَرَيِ أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ، افْتَصَرُّوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟»

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: «لَوْلَا حَدَّثَانُ قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ» (Al-

Bukhārī, 2012, 1538; Muslim: 3242).

(3) وقال: "هذا حديث حسن. (...) ومعنى قوله: «أخرى أن يؤدم بينكما» قال: أخرى أن تدوم المودة بينكما".

لقد أبقى الرسول ﷺ واقع بناء البيت على ما هو عليه، وامتنع عن تغييره معتبراً ما يمكن أن يصير إليه ذلك، ومراعياً حال المسلمين من قريش؛ "لأن قريشا كانت تعظم أمر الكعبة جداً، فخشي ﷺ أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالإسلام أنه غير بناءها لينفرد بالفخر عليهم في ذلك. ويستفاد منه: ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة، ومنه ترك إنكار المنكر خشية الوقوع في أنكر منه، وأن الإمام يسئوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولاً، ما لم يكن محرماً" (Al-Asqalanī, 1379, 1:225).

3. عن جابر بن عبد الله K قال: كُنَّا فِي غَزَاةٍ فَكَسَعَ رَجُلٌ مِّنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِّنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ. فَسَمِعَ ذَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ دَعْوَى جَاهِلِيَّةٍ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَعَ رَجُلٌ مِّنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِّنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتَنَةٌ». فَسَمِعَ بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ، فَقَالَ: فَعَلُوهَا؟ أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ. فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَامَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبَ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُهُ، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» (Al-Bukhārī: 4905; Muslim: 6583).

إن النبي ﷺ بنظرته المالية رجح دفع المفسدة المتوقعة بخلخله الصف المسلم على المصلحة المرجوة بقتل المنافقين، وفي هذا "ترك بعض الأمور المختارة، والصبر على بعض المفاصد خوفاً من أن تترتب على ذلك مفسدة أعظم منه. وكان ﷺ يتألف الناس، ويصبر على جفاء الأعراب والمنافقين وغيرهم؛ لتقوى شوكة المسلمين، وتتم دعوة الإسلام، ويتمكن الإيمان من

قلوب المؤلف، ويرغب غيرهم في الإسلام. (...) ولم يقتل المنافقين لهذا المعنى ولإظهارهم الإسلام، وقد أمر بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر، ولأنهم كانوا معدودين في أصحابه γ (Alnnawawī, 1392, 16:139).

ومن دلائل الأهمية جميع ما يُذكر من نصوص "في تحقيق المناط الخاص مما فيه هذا المعنى حيث يكون العمل في الأصل مشروعاً، لكن ينهى عنه لما يؤول إليه من المفسدة، أو ممنوعاً لكن يترك النهي عنه لما في ذلك من المصلحة، وكذلك الأدلة الدالة على سدِّ الدرائع كُلِّها، فإن غالبها تدرُّجٌ بفعل جائز إلى عمل غير جائز؛ فالأصل على المشروعية؛ لكن مآله غير مشروع، والأدلة الدالة على التوسعة ورفع الحرج كُلِّها؛ فإن غالبها سماح في عمل غير مشروع في الأصل لما يؤول إليه من الرفق المشروع، ولا معنى للإطناب" (Alshshāṭiby, 2:520-521).

المبحث الثاني: اعتبار المال والعمل الخيري في السنة النبوية

المطلب الأول: اعتبار المال محركا للعمل الخيري

إن العمل الخيري في الإسلام عطاءٌ يبذل اختياراً، بهدف جلب مصلحة للغير أو درء مفسدة عنه، ابتغاء مرضاة الله ﷻ (Būhbūh, Al‘amal alttatawwu‘ī min manzūr Islāmī, 2022, 12) بالعاقبة الحسنة في الآخرة، وتحقيق ما يرضيه من مقاصد شرعية في الأولى.

فليس المراد به إلا "النفع المادي أو المعنوي الذي يقدمه الإنسان لغيره، من دون أن يأخذ عليه مقابل مادي، ولكن يحقق هدفاً خاصاً له أكبر من المقابل المادي (...). والمؤمن يفعل ذلك لأغراض تتعلق بالآخرة، رجاء الثواب عند الله، والدخول في جنات النعيم، فضلاً عما يناله في الحياة من بركة وحياة طيبة، وسكينة نفسية، وسعادة روحية لا تقدر بثمن عند أهلها" (Al-Qaradāwī, 2008, 21).

وبهذا جاءت الكلمات من مشكاة النبوة حاضرة عليه، ومحفزةً لهمم إليه، لافتة البصائر إلى ما يقول إليه أمّرفعل الخيرات في العقبى من الثواب الجزيل، وما يرجى أن ينتجه من مصالح في الدنيا.

وإني موريّ أمثلة على ذلك من سنة المصطفى ﷺ.

■ المآلات الأخروية للعمل الخيري:

1. عن أبي هريرة η قال: قال رسول الله γ : «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً

مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» (Muslim: 6853).

أفاد الحديث أن الله χ رتب المصلحة الأخروية على إعانة المحتاجين، وجعل النتيجة من جنس الفعل وملازمة له، "فجزاء التنفيس التنفيس، وجزاء التفريج التفريج" (Ibn Rajab, n.d, 484)، واعتبر التيسير على ذوي الإعسار بالإنظار أو الإبراء أو الإعطاء، وإقالة ذوي الهيئات عثراتهم وغض الطرف عنهم (Ibn Rajab: 486-488)، مما تُحمد عاقبته وتُرَجى ثمرته.

2. عن سهل بن سعد الساعدي η قال: قال رسول الله γ : «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا» وأشار

بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئا (Al-Bukhārī: 5304).

إن من أعظم القربات المتعدية التي يخدم بها المسلم مجتمعه ويحمي كيانه كفالة الأيتام ماديًا ومعنويًا، والقيام بأمورهم ومصالحهم، ولا جزاء أعظم من أن يكون المنتهى والمصير في الفردوس الأعلى بجوار النبي γ .

وفي التفريج بين السبابة والوسطى "إشارة إلى أن بين درجة النبي γ وكافل اليتيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى" (Al-‘Asqalānī, 10:436)؛ لذا كان حقا "على كل مؤمن يسمع هذا الحديث أن يرغب في العمل به ليكون

في الجنة رفيقاً للنبي ﷺ ولجماعة النبيين والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين، ولا منزلة عند الله في الآخرة أفضل من مرافقة الأنبياء" (Ibn battāl, 2003, 9:217).

■ المآلات الدنيوية للعمل الخيري:

1. عن ثوبان η قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ: دِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ

الرَّجُلُ عَلَى ذَاتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قال أبو قلابة: "وبدأ بالعيال". ثم قال أبو قلابة: "وأني رجل أعظم أجرا من رجل ينفق على عيال صغار،

يُعْفُهُمْ، أو ينفقهم الله به ويغنيهم" (Muslim: 2310).

ومحل الشاهد منه النفقة على العيال؛ "لأن منهم من تجب نفقته بالقرابة، ومنهم من تكون مندوبة، وتكون صدقة وصلة،

ومنهم من تكون واجبة بملك النكاح أو ملك اليمين، وهذا كله فاضل محتوث عليه وهو أفضل من صدقة التطوع"

(Alnnawawī, 7:81-82)، ووجه أفضلية هذا العمل - الذي عبر عنه الراوي أبو قلابة - ما يحققه من خير

ويؤول إليه من مصلحة، بجر خواطر الصغار وتمكينهم من البلغة التي تعفهم عن السؤال وتكفيهم الحاجة.

2. عن أنس بن مالك η قال: «مَا سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ»، قَالَ: «فَجَاءَهُ رَجُلٌ

فَأَعْطَاهُ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ: يَا قَوْمُ، أَسْلِمُوا، فَإِنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءً لَا يَخْشَى

الفأفة». ويقول أنس η في رواية أخرى: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيْسَ لِمَا يُرِيدُ إِلَّا الدُّنْيَا، فَمَا يُسَلِّمْ حَتَّى

يَكُونَ الْإِسْلَامُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» (Muslim: 6020-6021).

فمن جود النبي γ وحسن خلقه وُعد نظره أنه تألف قلب هذا الرجل بالعطاء ترغيباً له في الإسلام، وطمعاً فيما قد ينتج ذلك من الخير المتمثل في دعوته لغيره في الدخول إلى الإسلام، وذلك ما كان، "ألا ترى أنه رجع إلى قومه فدعاهم إلى الإسلام لأجل العطاء" (Al-Qurṭubī Abū al'bbās, 1996, 6:105).

المطلب الثاني: اعتبار المال مؤطراً للعمل الخيري.

إذا أمعن الباحث النظر في أحاديث سيد البشر γ ألفاه γ حريصاً على تعليم أمتة الخير، وتوجيههم إلى إيقاعه على الوجه الأكمل والصورة المثلى، من خلال الموازنة والمفاضلة بين عمل وآخر باعتبار ما يؤول إليه من النفع المتعدي أو القاصر، أو ما قد ينتج عنه من منافاة مقصود الشارع من جلب المصالح وتكثيرها ودرء المفاسد وتقليلها. ومن شواهد هذا المنهج النبوي في تأطير وضبط العمل الخيري:

■ تنوع مجالات العمل الخيري وتكثير وسائله:

عن أبي هريرة η قال: قال رسول الله γ : «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ»، قَالَ: «تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ، فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ، صَدَقَةٌ»، قَالَ: «وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُحِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» (Muslim: 2335).

في هذا الحديث تنوع لمجالات العمل الخيري، توسعة على المسلمين ورفعاً للحرص عنهم، فيُسهم كل عبد في الخير والمصلحة العامة بحسب طاقته وحاله، بدءاً "بأقل الأشياء" «شق تمر» كما في حديث رسول الله γ ، ويصل إلى كل ما يملكه الفرد من أموال" (Ibrāhīm Albayyūmy, n.d, 31)، ولا يحقرن أحد شيئاً "من أفعال الخير فلعله سبب السعادة والرحمة" (Alnnawawī, 10:224).

■ المفاضلة بين جهات الإنفاق:

عن سلمان بن عامر η ، يبلغ به النبي γ قال: «الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم ثنتان: صدقة وصلة» (Alttirmidhy: 658) (4).

والمعنى المقصود "أن الصدقة على الأقارب أفضل؛ لأنه خيران، ولا شك أنهما أفضل من واحد" (Al-Mubārakfūrī, 3:261)؛ إذ مقصود الشريعة الأعظم جلب الخيرات وتكثيرها ودفع الشرور وتقليلها، وما كان مآله إلى تحقيق مقصد الشرع فلا شك في كونه أولى بالاختيار، بالإضافة إلى ما يفيد ذلك من تأليف القلوب، وتقوية الروابط العائلية، وسد مداخل الشيطان إلى النفوس؛ فكان "الواجب على العاقل: أن يبدأ بالصنائع والإحسان الأقرض فالأقرض، يبدأ بأهل بيته، ثم بإخوانه وجيرانه، ثم الأقرب فالأقرب، ويتحرى المعروف والإحسان في أهل الدين والعلم منهم" (Ibn ḥibbān: 351).

(4) وقال: "حديث سلمان ابن عامر حديث حسن".

■ أن يكون العمل صادرا عن طيب نفس:

عن أبي حُرَّة الرَّقَاشِي، عن عَمِّه حَنيفَةَ، أن النبي ﷺ قال: «لا يَحِلُّ مال امرئٍ مسلمٍ إلا عن طيبِ نفسٍ منه»
(Alddāraqūṭny, 2004, 2886).⁽⁵⁾

ووجهه أن التبرعات وأعمال الخير المتطوع به لا بد أن تقع "عن طيب نفس لا يخالجه تردد، لأنها من المعروف والسخاء، ولأن فيها إخراج جزء من المال المحبوب بدون عوض يخلفه. فتمحّض أن يكون قصد المتبرع النفع العام والثواب الجزيل. ولذلك كان من مقصد الشارع فيها أن تصدر عن أصحابها صدورا من شأنه أن لا تعقبه ندامة حتى لا يجيء ضرر للمحسن من جراء إحسانه فيحذر الناس فعل المعروف، إذ لا ينبغي أن يأتي الخير بالشر" (Ibn 'Āshūr, Maqāṣid al-sharī'ah al-Islāmīyah, 2004, 3:509).

■ منع ما فيه مفسدة أو إضرار بحق الغير:

عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: جاء النبي ﷺ وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءٍ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِي بِمَا لِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالشَّطْرُ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: التُّلْتُ؟ قَالَ: «فَالْتُّلْتُ، وَالتُّلْتُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ

(5) صححه الألباني (1420هـ) في صحيح الجامع، رقم الحديث: 7662.

مَهُمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللَّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِيِّ امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ
وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ». وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ (Al-Bukhārī: 2742) .

يفيدنا هذا الحديث أن النبي ﷺ منع سعدة من الوصية بأكثر من الثلث؛ لما في ذلك من إجحاف بابنته أو ورثته، حيث
يُخشى أن يصيروا فقراء يسألون الناس بأكفهم، "فرد الشارع الأمر إلى شيء معتدل، وهو الثلث" (Al-‘Asqalānī, 5:366)
كما في الحديث "تنبيه على الأحظ الأنفع (...)"، وفيه النظر إلى مصالح الورثة" (Al-‘Asqalānī, 5:368).

ويزيد ابن عاشور هذه القضية تجلية - في سياق بيانه لمقاصد التبرعات -؛ فيقول: "أن لا يُجعل التبرع ذريعة إلى إضاعة
مال الغير من حق وارث أو دائن. وقد كانت الوصايا في الجاهلية قائمة مقام الموارث، وكانوا يميلون بها إلى حرمان
قرباتهم وإعطائها كبراء القوم لحب المحمدة والسمعة. (...) فلما أمر الله بالوصية للوالدين والأقربين ثم شرع الموارث كان
خيال الوصية الجاهلية لم يزل يتردد في نفوسهم. (...) فعلمنا أن كثيراً من الناس يجعلون الوصية والتبرع وسيلة إلى تغيير
الموارث أو رزية لمال دائن، ظناً أن ذلك يحللهم من إثمها لأنهم غيروا معروفاً بمعروف. فكان من سدّ هذه الذريعة لزوم
كون صورة التبرع بعيدة عن هذا القصد" (Ibn ‘Āshūr, Maqāṣid al-sharī‘ah al-Islāmīyah, 3:516-517).

الخاتمة

لقد بلغ المقام الختام، وهذا أوان تسجيل أهم نتائج البحث؛ فأقول:

- إن اعتبار المال خصيصة من خصائص العقلاء، وهو النظر المتدبر الذي يراعي نتائج الأفعال عند تنزيلها في الواقع، وما تنتهي إليه من آثار مستقبلية صلاحاً أو فساداً؛ ليُقدّم المكلف أو يُحجم.
- انبنت على أصل اعتبار المال مجموعة من القواعد الشرعية المهمة، منها: قاعدة الذرائع سدا وفتحاً، وقاعدة الحيل، وقاعدة الأمور الضرورية أو غيرها من الحاجيات أو التكميليات إذا اكتنفها من خارج أمور لا تُرضى شرعاً؛ فإن الإقدام على جلب المصالح صحيح على شرط التحفظ بحسب الاستطاعة من غير حرج، وقاعدة تقييد الشخص في استعمال حقه.
- مما اكتسب منه أصل اعتبار المال أهميته، استعمال النبي ﷺ له، ونظره في كثير من المواقف إلى مآلات الأمور، ومراعاته عواقبها، سواء كانت مصلحة أو مفسدة.
- دعت السنة النبوية إلى العمل الخيري، معتمدة في شحذ الهمم إلى المبادرة إليه بياناً ما تؤول إليه أعمال الخير في العقبى من الثواب الجزيل، وما يرجى أن تنتجه من مصالح في الدنيا.

- حرص النبي ﷺ على إرساء منهج متين للعمل الخيري من خلال: تنويع مجالاته وتكثير وسائله، والمفاضلة بين أنواع الأعمال ومراتب المستفيدين منها، ومنع ما يفوت مقصود الشارع، أو يضر بالعامل أو غيره. ويُقترح أن:
- تُصرف العناية إلى تثوير أحاديث النبي ﷺ ومواقفه السيرية ذات الصلة بالعمل الخيري؛ لاستكشاف أصول منهاجه، واستلهام هداياته.
- يُنظر بعين الإمعان إلى التراث الأصولي والقواعدي؛ لضبط العمل الخيري، وتصحيح مساراته، وسد ثغراته.
- هذا ما يستر الله إirاده وأعان على إعدادده، "ومن لم يرجُ التمكن من الكمال في الإكثار، كان حقيقاً أن يقنع بالاختصار" (Ibn ḥibbān: 31)، و"رحم الله من تلمَّح العواقب، وعمل بمقتضى التلمح" (Ibn al-Jawzī, 2003, 349).

قائمة المصادر والمراجع References

1. Al-Quran, Warsh ‘an Nāfi‘.
2. Al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn. (n.d). Ṣaḥīḥ al-Jāmi‘ al-Ṣaghīr wa ziyādātuh. Damascus-Beirut: Almaktab alislami.
3. Al-‘Asqalānī, Ibn Ḥajar. (1379). Fath al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Ed by: Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī & Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb. Beirut: Dar El Marefah.
4. Al-Azharī, Abū Maṣṣūr Muḥammad. (2001). Tahdhīb al-lughah. Ed by: Muḥammad ‘awaḍ Mur‘ib. Beirut: Dar Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī.
5. Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. (2012). Al-Jāmi‘ al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh wa Sunanihi wa ayāmih. Ed by: ‘Izz al-Dīn ḥnly & al. Damascus-Beirut: Resalah Publishers.
6. Alldāraqūṭny, Abū alḥasan ‘Alī. (2004). Alssunan. Ed by: Shu‘ayb al-Arnā‘ūt & al. Beirut: Resalah Publishers.
7. Alfayrūz’ābādy, Majd alddīn. (2005). Al-Qāmūs al-muḥīṭ (8th ed.). Beirut: Resalah Publishers.
8. al-Ghazālī, Abū ḥāmid. (1993). Asās al-qiyās. Ed by: Fahd alssadhān. Riyadh: Obeikan Bookstore.
9. Almubārakfury, Abū al‘alā’ Muḥammad. (n.d). Tuḥfat al-Aḥwadhī bi-sharḥ Jāmi‘ al-tirmidhy. Beirut: Dar Al-kutub Al-ilmiyah.
10. Alnnawawī, Muḥyī alddīn. (1392). Al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn alḥajjāj (2nd ed.). Beirut: Dar Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī.
11. Alqaraḍāwy, Yūsuf. (2008). Uṣūl al-‘amal al-Khayrī fī al-Islām fī ḍaw’ al-nuṣūṣ wa al-maqāṣid al-shar‘īyah (2nd ed.). Cairo: Dar Al Shorouk.

12. Alqurtuby, Abū al-‘Abbās Aḥmad. (1996). Al-mufhim li-mā ushkila min Talkhīṣ Kitāb Muslim. Ed by: Muḥyī alddīn mistū & al. Damascus-Beirut: Dar Ibn-Katheer.
13. Alshshāṭiby, Abū Ishāq Ibrāhīm. (2013). Al-Muwāfaqāt. Annotated by: ‘Abd Allāh darrāz. Ed by: Muḥammad murāby. Damascus-Beirut: Resalah Publishers.
14. Alssanūsy, ‘Abd al-Raḥmān ibn ma‘mar. (1424). I‘tibār al-ma‘ālāt wa murā‘āt natā’ij al-taṣarrufāt. Dammam: Dar Ibn aljawzī.
15. Alssudays, ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Abd al-‘Azīz. (1428). Qā‘idat i‘tibār al-ma‘ālāt wa al-Āthār al-mutarattibah ‘alayhā fī al-fiqh al-Islāmī wa al-qaḍāyā al-mu‘āṣirah : dirāsah uṣūliyah fiqhīyah mu‘āṣirah. Makkah: Umm Al-Qura University.
16. Alttirmidhy, Abū ‘Isā Muḥammad. (2012). Al-Jāmi‘ al-kabīr. Ed by: ‘Iṣām Mūsā hādī. Jubail: Dar Al-Siddique.
17. Alzzabīdy, Muḥammad Murtaḍā. (1965-2001). Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs. Kuwait: Ministry of Guidance & Information- National Council for Culture Arts and Literature.
18. Būhbūh, Muṣṭafā. (2020). Al-‘Amal al-Khayrī alttawwū‘ī uṣūlahu wa ab‘āduh almqāṣidyh. Fes: Mafad center.
19. Būhbūh, Muṣṭafā. (2022). Al‘amal alttawwū‘ī min manzūr Islāmī. Fes: Mafad center.
20. Ḥmīttū, Yūsuf. (2018). Aṣl i‘tibār al-Ma‘āl fī al-Baḥṭh al-fiqhī : dirāsah fī Fatāwā al-mu‘āmalāt al-Mālikīyah (2nd ed.). Abu Dhabi: Al Muwatta Center.
21. Ibn aljawzī, Abū alfaraj ‘Abd al-Raḥmān. (2003). Ṣayd al-khāṭir. E.d by: Muḥammad al‘allāwy. Al-Manṣoura: Dar Ibn rajab.
22. Ibn Al-Qayyim, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad. (1436). Al-Dā’ wa-al-Dawā’ (2nd ed.). Ed by: Muḥammad ajmal al-iṣlāḥī & Zā’id alnnshyry. Makkah: Dār ‘Ālam al-Fawā’id.
23. Ibn Al-Qayyim, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad. (1436). Al-Fawā’id (2nd ed.). Ed by: Muḥammad ‘uzayr Shams. Makkah: Dār ‘Ālam al-Fawā’id.
24. Ibn ‘āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). Alttahryr wa alttanwyr. Tunis: al-Dār al-Tūnisīyah.

25. Ibn ‘āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (2004). Maqāṣid al-sharī‘ah al-Islāmīyah. Ed by: Muḥammad al-Ḥabīb ibn al-Khūjah. Doha: Ministry of Endowments and Islamic Affairs.
26. Ibn battāl, Abū al-Ḥasan ‘Alī. (2003). Sharḥ Ṣaḥīḥ al-bukhārī (2nd ed.). Ed by: Abū Tamīm yāsir ibn Ibrāhīm. Riyadh: Rushd bookstore.
27. Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn. (1979). Mu‘jam Maqāyīs al-lughah. Ed by: ‘Abd al-Salām Hārūn. Damascus: Dar al-fiker.
28. Ibn ḥibbān, Abū Ḥātim Muḥammad. (1433). Rawḍat al-‘uqalā’ wa-nuzhat al-fuḍalā’. Ed by: Ṭāriq ibn ‘Alī. Dammam: Dar Ibn aljawzī.
29. Ibn rajab, al-Ḥanbalī. (n.d). Jāmi‘ al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam. Ed by: ‘Imād al-Bārūdī. Cairo: Al Tawfikiah Bookshop.
30. Ibn Shaykh Al-ḥazzāmyyyn, ‘Imād alddīn. (2002). Madkhal ahl al-fiqh wa-al-lisān ilā Maydān al-Maḥabbah wa-al-‘irfān. Ed by: Walīd al-‘Alī. Beirut: Dar Albashaer.
31. Ibrāhīm Albayyūmī, Ghānim. (n.d). Maqāṣid al-sharī‘ah al-Islāmīyah fī al-‘amal al-Khayrī ru’yah ḥaḍārīyah muqāranah. London: Al-Furqan Heritage foundation.
32. Jdīyah, Umar. (2010). Aṣl i‘tibār al-Ma’āl bayna al-naẓarīyah wa al-taṭbīq. Beirut: Dar ibnhazm.
33. Muslim, Abū alḥusayn alnnaysābūrī. (2012). Al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-‘Adl ‘an al-‘Adl ilā Rasūl Allāh. Ed by: Yāsir Ḥasan & al. Damascus-Beirut: Resalah Publishers.